أزمة الدستور الأوروبي.. هل انقلب السحر على الساحر ؟!

برفضهم للدستور الأوروبي، فجّر الفرنسيون والهولنديون أزمة قد تطال بقية دول الاتحاد الأوروبي وتجمّد معاهدة الدستور، ففي التاسع والعشرين من مايو الماضي صوّت الفرنسيون بأغلبية ضد الدستور في استفتاء عام، فيما رفض الهولنديون الدستور كذلك من خلال الاستفتاء الذي جرى في الأول من يونيو الجاري. وبقدر ما كان لهذا الرفض من تأثير كبير داخل الاتحاد، كان كذلك داخل الدول الأوروبية نفسها، حيث أن أول ضحية لكلمة «لا» كان رئيس الوزراء الفرنسي الذي استقال من منصبه، إلاّ أن رد الفعل الخارجي كان معاكساً، حيث لقي هذا الرفض للدستور ارتياحاً في موسكو وشماتة في واشنطن، فمع تصاعد أزمة مشروع الدستور الأوروبي بدأت الدولتان الهامتان في الاتحاد، وهما فرنسا وألمانيا، البحث في كيفية إنقاذ مستقبل أوروبا الموحدة بعد الهزة السياسية التي أحدثها الفرنسيون والهولنديون، فاجتماع شيراك مع شرودر بداية الأسبوع الجاري تركز حول بحث السبل الكفيلة بإعادة الثقة إلى الخطة الأوروبية وكيفية الرد على الرافضين لمشروع الدستور من خلال مواصلة عملية الاستفتاء في بقية الدول الأوروبية، إلاّ أن الرفض بـ «لا» لقي ارتياحاً - على ما يبدو - في روسيا التي قد تستفيد من الزلزال في غرب أوروبا رغبة منها في أن تستعيد بذلك دورها كقطب للنفوذ شرقاً.

محمد شبيطة

ويرى المحللون السياسيون أن بروكسل ستفقد أداة التأثير الرئيسية على جيرانها، والتي تتمثل في احتمال الانضمام الكامل إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، مضيفين أن ذلك يأتي بعد تلقي روسيا صفعات في مناطق نفوذها السابقة ابتداء من ثورة «الورود» في جورجيا عام ٢٠٠٣م ثم الثورة «البرتقالية» في أوكرانيا عام ٢٠٠٤م، وانتهاء بأحداث قيرغيزستان، حتى أن عدداً من الدول في أوروبا الشرقية اتجهت إلى الاتحاد الأوروبي بعد أن شعرت بالانزعاج من التدخل الروسي في شؤونها، لكن الرفض الفرنسي والهولندي واحتمال وقف عملية التوسع يعد بمثابة ضربة قاسية لأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا التي جعلت من انضمامها إلى أوروبا محور سياستها الخارجية.

أما الولايات المتحدة فإن الاضطراب في أوروبا على خلفية استفتاءات الرفض للدستور، بذر «الارتياح والشماتة» في الهواء الأمريكي، فواشنطن، التي خاضت صراعاً مريراً مع قطبي الاتحاد الأوروبي «فرنسا وألمانيا»، بسبب الحرب على العراق، تبدو سعيدة على الأقل لانخفاض سعر عملة اليورو بعد الرفض الفرنسي والهولندي، وكذلك للتغيير المتوقع في الحكومة الألمانية، فالمحافظون الأمريكيون يرون أن «لا» للدستور الأوروبي ستعطي الأمريكيين – الذين أغضبهم عدم دعم باريس لحرب العراق والتوجه المعارض لسياسات الولايات المتحدة بصفة عامة في فرنسا – شعوراً بالرضا إزاء ما أصاب الرئيس جاك شيراك من صدمة وشعور بالإحباط.

أوروبياً أعلنت بريطانيا أنها ألغت خططاً لطرح دستور الاتحاد المثير للجدل في استفتاء الربيع القادم، فالمتحدث باسم رئيس الوزراء توني بلير قال أن الخطة جُمدت، ويبدو أن الحكومة البريطانية توصلت إلى أن إجراء الاستفتاء، في ظل أوقات مليئة بالشكوك، سيكون غير حكيم وربما يكون عديم الفائدة في ما يتعلق بالمضي قدماً في عملية الاستفتاء.

هذا الموقف جاء عقب دعوة شيراك وشرودر لـ «لندن» إلى المضي قدماً في عملية الاستفتاء، وهي التي أعلنت الأحزاب السياسية المعارضة فيها «موت» الدستور الأوروبي، وتحبذ أن تكون في منأى عن رفض الدستور حتى لا يضعف موقفها في المحادثات الأوروبية، كونها وسيطاً أمنياً، وكذلك لأنها ستترأس الدورة القادمة للاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو القادم، وبذلك تُفضّل ألاّ يتم الاستفتاء ورفض الدستور في بريطانيا في وقت تكون هي رئيسة للاتحاد، حتى لا تكون نهاية الدستور في عقر دارها.

الاتحاد الأوروبي، الذي يضم (٢٥) دولة، تكون هولندا هي ثاني دولة فيه بعد فرنسا يُرفض فيها مشروع الدستور الموحد، في حين أيدت الدستور إلى الآن عشر دول من خلال الطرق النيابية وهي : (ليتوانيا، والمجر، وسلوفينيا، وإيطاليا، واليونان، وسلوفاكيا، وإسبانيا، والنمسا، وألمانيا، ولاتفيا)، فيما تجري عملية التصويت في (بلجيكا، وقبرص، وإستونيا، والسويد، وفنلندا، ومالطا، ولوكسمبورج، والدنمارك، والبرتغال، وإيرلندا، وبريطانيا، وبولندا، وتشيكيا).

ويتخوف المراقبون من أن الرفض الفرنسي – الهولندي للدستور سيجعله يواجه مصاعب جديدة في دول أخرى، إذ سيطرح للاستفتاء، لا سيما في بريطانيا، حيث أبدى الرأي العام مراراً تشكيكه حيال أوروبا الموحدة.

ردود الفعل

□ في القارة الأوروبية عموماً تباينت ردود الفعل فيها في ظل أزمة الدستور، مما جعل بعض القادة الأوروبيين يبدون استعدادهم للإقرار بأن الرفض الفرنسي والهولندي أثار أسئلة جدية بشأن مستقبل الدستور، في حين بقي آخرون على إصرارهم بأن الموافقة على نص الدستور الحالي يجب أن تستمر.

وبانتظار موقف جماعي لقادة الاتحاد خلال قمتهم المقررة في بروكسل منتصف الشهر الجاري، فإن التوقعات تشير إلى أن اتفاق الزعماء الـ (٢٥) الذين تتنازعهم الأهواء كثيراً على أسلوب مشترك، لن يكون أمراً هيناً، إلاّ أن المتوقع أن يحتدم الخلاف بين بلير وشيراك إزاء مستقبل الدستور والتوجه الاقتصادي الأوروبي في المستقبل، ففي حين يعتزم بلير استغلال رئاسة بلاده للاتحاد الأوروبي في الأول من يوليو القادم في تبني مسألة الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، يبدو من خلال التوقعات أن الزعيم الفرنسي، الذي لم تكن علاقاته مع بلير سهله، سيدفع بقوة إلى أن ما يسمى بالأجندة الاقتصادية «الأنجلو ساكسونية»، هي واحدة من الأسباب التي جعلت الناخب الفرنسي يرفض الدستور الأوروبي.

بعض المراقبين يؤكدون أن وزن بلير في الاتحاد حالياً أثقل من شيراك الجريح، بل وحتى شرودر الذي يواجه انتخابات قومية صعبة في سبتمبر القادم في بلاده، وثمة مخاوف مماثلة أخرى تعتري المسؤولين في بروكسل حيال ما لحق بمصداقية الاتحاد الأوروبي من أضرار على المستوى الدولي، فالاتحاد، في ظل أزمته الراهنة، بحاجة إلى أن يحافظ على سمعته الدولية، وأن يثبت للولايات المتحدة وأسيا أن أوروبا ماضية في طريقها، حيث أن أزمة الدستور، الناتجة عن رفض الفرنسيين والهولنديين له، جعلت الاتحاد الأوروبي يمر بموقف خطير يمكن أن يؤثر على النفوذ السياسي للاتحاد الأوروبي، فصانعو السياسات في الاتحاد تحاصرهم المشكلات في سعيهم إلى مواجهة مشاعر الانسلاخ المتزايدة من الروح الأوروبية، وهذا يمثل تحدياً جديداً يتمثل في التوصل إلى صيغ للتعامل بسرعة مع مخاوف عامة بشأن قضايا شديدة التنوع مثل العولمة والبطالة وتوسيع نطاق الاتحاد الأوروبي.

وعلى الرغم من حالة الكآبة العميقة إزاء هزيمة مشروع الدستور في اثنتين من الدول المؤسسة للاتحاد والمعروفتين بميولاتهما الأوروبية، فإن كبار صناع السياسة في الاتحاد لا يزالون مصممين على مواصلة السير على طريق التصديق.

وفي ظل المواقف المتباينة حول مواصلة السير في طريق التصديق على الدستور فإن ألمانيا وفرنسا ولوكسمبورج من الدول التي تدعو إلى مواصلة السير في هذا الطريق، إلاّ أن موقف بريطانيا، الداعي إلى التريث بعد صدمة الرفض، صدم الكثيرين بعد الإعلان عن تجميد الخطط الخاصة بإجراء الاستفتاء، مما يعني موت المعاهدة.

وقبل الإعلان البريطاني، كان خوسيه مانويل باروسيو، رئيس المفوضية الأوروبية، واستباقاً منه لأي تحرك من هذا النوع، قد حذر الحكومات من مغبة اتخاذ أية قرارات منفردة، إلاّ أن بلير أعلن التجميد في ظل عدم تأكيد رفض مسألة الاستفتاء.

وفي ظل كل هذا التباين والقرار البريطاني، فإن بلير ترك مسألة تجميد أو موت الدستور معلقة، لأن الوقت ما زال طويلاً من أجل استخراج قانون من البرلمان البريطاني يوافق على الاستفتاء ويرسم خططه.

بين «لا» و«نعم»

□ ومشروع الدستور، الذي يختلف عليه الأوروبيون من خلال فريقين : فريق رافض بـ «لا»، وفريق مؤيد بـ «نعم»، فالرافضون له لهم أسبابهم، أبرزها تخوفهم من تزايد البطالة وتفاقمها، وكذلك أرادوا – خصوصاً في فرنسا – أن يعبروا عن أن «الكيل فاض» بهم من الوضع الحالي، وأما المؤيدون فإن دافعهم لم يكن الوضع الاجتماعي، وإنما تعزيز الاتحاد الأوروبي في مواجهة قوى مثل الولايات المتحدة والصين والهند، وهذا الشرخ، الذي أحدثه التصويت على الدستور، قسّم المجتمع الأوروبي إلى قسمين : قسم يثق بالانفتاح السياسي والاقتصادي، وقسم يميل إلى الانكفاء أكثر إلى الداخل، ولكن أهم ما أفرزته عملية التصويت – خصوصاً في فرنسا وهولندا – هو أن التأييد للدستور كان متركزاً في الصفوة السياسية والمدن، في حين أن الرفض تركز في الأرياف والطبقات الأدنى للشعور بتأثيرات الاقتصاد والبطالة والتضخم.

ومشروع الدستور – الذي أحدثت أزمته صدى، ليس في أوروبا وحدها، وإنما على الصعيد العالمي، لما يمثله الاتحاد الأوروبي في المحافل الدولية من لاعب رئيسي في مختلف القضايا – وقّع زعماء الاتحاد عليه في أكتوبر من العام الماضي في روما بعد مفاوضات مطولة وعصيبة، ويتطلب موافقة كل الأعضاء حتى يبدأ سريانه، وفي حالة رفضه سيستمر الاتحاد في العمل في إطار القواعد الحالية، ولكنها صُيغت لاتحاد أصغر حجماً مما هو عليه الوضع حالياً بعد توسيعه إلى (٢٥) دولة.

بعد لقاء بوش وبلير:

اقتراح أمريكي بريطاني إلى قمة الثماني بإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً

■ واشنطن/اف ب/

قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش دعما لحليفه البريطاني توني بلير بالإعلان عن زيادة المساعدة الامريكية لافريقيا وعن مبادرة إلى مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى لإلغاء ديون الدول الأكثر فقراً.

ولم يغادر بلير الذي زار الولايات المتحدة ليطلب زيادة المساعدة لافريقيا قبل قمة الثماني التي ستعقد في بريطانيا في السادس والسابع من يوليو واشنطن خالي الوفاض.

فقد تعهد بوش بتخصيص ٦٧٤ مليون دولار اضافية هذا العام للمساعدات العاجلة للقارة السوداء وخصوصا لمواجهة خطر المجاعة في القرن الافريقي وسيضاف هذا المبلغ إلى ١,٤ مليار دولار خصصتها واشنطن هذه السنة للمساعدة في تنمية الدول الافريقية.

إلا أن هذه المبالغ تبقى بعيدة جدا عن توصيات اللجنة المكلفة افريقيا التي جمعها بلير الذي يطالب بزيادة مساعدات الدول الغنية لافريقيا لتبلغ خمسين مليار دولار في ٢٠١٥م.

وأعلن بوش وبلير ايضا انهما سيقدمان إلى قمة مجموعة الثماني اقتراحا بإلغاء كامل ديون الدول الأكثر فقرا.

وقال بوش في مؤتمر صحافي مشترك مع بلير في البيت الابيض: ان بلدينا يعدان اقتراحا يؤدي إلى إلغاء مئة في المئة من ديون الدول الأكثر فقرا.

ويختلف الاوروبيون والامريكيون حول طرق الغاء هذه الديون فالبريطانيون يؤيدون بيع جزء من احتياطي الذهب الذي يملكه صندوق النقد الدولي بينما تعارض واشنطن ذلك وتقترح أن يتم تمويل ذلك بخفض في برامج البنك الدولي.

وأكد بوش أنه: بتقديم موارد اضافية نحمي التكامل المالي للبنك الدولي والبنك الافريقي للتنمية.

من جهته قال بلير: اعتقد أننا على الطريق الصحيح لإبرام اتفاق في اجتماع وزراء مالية مجموعة السبع (مجموعة الثماني بدون روسيا) نهاية هذا الاسبوع في لندن.

وأكد بلير أن هذه الاتفاق سيتناول الغاء مئة في المئة من الديون والالتزام بتقديم الموارد اللازمة للتأكد من أن المؤسسات المالية لم تتضرر من هذه المبادرة.

وحصل رئيس الوزراء البريطاني من حليفه الامريكي على اعتراف بأن التغييرات المناخية هي مشكلة خطيرة على الأمد الطويل يجب معالجتها.

ومكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري هو الموضوع الثاني الذي ادرجه بلير على جدول اعمال قمة مجموعة الثماني.

وابرمت الدول الاوروبية وروسيا «بروتوكول كيوتو» حول خفض انبعاثات الغاز لكن جورج بوش رفض أن يفعل ذلك في بداية ولايته الرئاسية الأولى في ٢٠٠١م.

وبرر بوش معارضته بأن البروتوكول لا يشمل الدول النامية مثل الصين والهند، بل يطبق على الدول الصناعية.

وقال بوش أن إحدى المسائل التي يجب حلها هي كيفية تقاسم التكنولوجيا مع الدول النامية ملمحا بذلك إلى مسألة تطوير مصادر الطاقة النظيفة أو الأقل تسببا بالتلوث.

وأضاف: لا يمكننا أن نترك دولاً نامية خارج إطار اتفاق إذا كنا نسعى إلى عالم أكثر نظافة، داعيا مع ايضا إلى تقاسم تكنولوجيا الطاقة النووية مع الدول النامية.

إلا أنه أوضح أن الولايات المتحدة الامريكية ترغب في معرفة المزيد حول الاحتباس الحراري، مؤكدا أن الولايات المتحدة كانت الأولى في العالم في مجال الابحاث في هذا القطاع.

بكين تطالب بتمثيل أكبر للدول النامية في مجلس الأمن

□ كشفت الصين موقفها من إصلاح الأمم المتحدة في نص من ثماني صفحات طالبت فيه خصوصاً بدور أكبر للدول النامية في مجلس الأمن الدولي.

وقال النص الذي بثته وكالة الأنباء الصينية «شينخوا» أنه يجب إعطاء الأولوية لزيادة في تمثيل البلدان النامية التي تشكل ثلثي الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لكنها لا تحظى بتمثيل جدي في مجلس الأمن الدولي وهذا الوضع يجب تغييره.

ولا تتضمن الوثيقة تعليقاً على اقتراح مجموعة الأربع التي تضم اليابان والبرازيل والهند وألمانيا وتطالب بستة مقاعد دائمة إضافية في مجلس الأمن.

وتطالب هذه المجموعة أيضاً بتوسيع المجلس ليبلغ عدد أعضائه ٢٥ مقابل ١٥ حالياً، وستة دول دائمة العضوية من بينها بلدان افريقيان يحددان لاحقاً.

والصين هي إحدى الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا.

وأعلنت الصين الأسبوع الماضي أنها ستعرقل أي مبادرة لمجموعة الأربع قد تهدف إلى منح أعضائها مقاعد دائمة مؤكدة أن إصلاح الأمم المتحدة يتطلب مناقشات أعمق.

وكانت الصين عبرت أولاً عن تأييدها لمنح مقاعد للبرازيل وألمانيا والهند لكنها عارضت منح اليابان مقعداً دائماً، لأن طوكيو ترفض حتى الآن مواجهة ماضيها بجدية.

وكان السفير الصيني في نيويورك وانج جوانجيا رأى الخميس أن مبادرة مجموعة الأربع خطيرة، لأنها ستؤدي إلى تقسيم المؤسسة وتدمير وحدتها وإخراج كل عملية مناقشة إصلاح الأمم المتحدة عن مسارها الصحيح.

وعبر وانج عن تأييده لاقتراح آخر لتوسيع مجلس الأمن تقدمت به مجموعة تتضمن منافسين اقليميين لبلدان مجموعة الأربع وتحمل اسم «متحدون من أجل توافق».

ويقضي اقتراح هذه المجموعة التي تضم إيطاليا وباكستان والهند بتوسيع المجلس ليشكل ٢٥ مقعداً ولكن بدون عدد المقاعد الدائمة.

وأكد النص الذي نشرته وسائل الإعلام الصينية ضرورة أن تسنح الفرصة لدخول مزيد من الدول وخصوصاً المتوسطة الحجم والصغيرة إلى مجلس الأمن على أساس دوري للتمكن من المشاركة في عملية صنع القرار.

وأضاف أن مبدأ التوازن الجغرافي يجب أن يتحقق وتمثيل الثقافات والحضارات العديدة يجب أن يؤخذ في الاعتبار.

وأوضح: إن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتم بطريقة تخدم التعددية واحتياجات الدول النامية وأن يكون هدفه تعزيز سلطة وفاعلية الأمم المتحدة وقدرتها على مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة.

الرئيس البوليفي يدعو إلى انتخابات مبكرة

□ لاباز/(أ . ف . ب)

طلب الرئيس البوليفي كارلوس ميسا الدعوة فوراً إلى انتخابات عامة في البلاد التي تشهد أزمة سياسية واجتماعية خطيرة.

وقال ميسا : إن بوليفيا على حافة حرب أهلية، مؤكداً أن تنظيم انتخابات جديدة هو المخرج الوحيد في البلاد. وكان ميسا قد قدم استقالته بعد اضطرابات ومظاهرات استمرت عشرين يوماً للمطالبة بتأميم قطاع المحروقات.

وبسبب التوتر في العاصمة لاباز، لم يتمكن البرلمان من الانعقاد الثلاثاء ليقر استقالة ميسا وتعيين رئيس جديد لبوليفيا واختيار موحد لانتخابات عامة سابقة لأوانها.

مقتل وإصابة ٩ جنود أمريكيين بأفغانستان

□ أعلن الجيش الأمريكي أن جندياً أمريكياً قتل وأصيب ثمانية آخرون في هجوم بقذائف مورتر على قاعدة عسكرية قرب منطقة شكين بإقليم باكتيا جنوب شرق أفغانستان. وأوضح بيان للجيش الأمريكي أن الهجوم وقع أثناء محاولة جنود أمريكيين إفراغ مروحية من حمولتها.

ونقل المصابون إلى مراكز الرعاية الصحية في قاعدة باجرام العسكرية الأمريكية الواقعة على بعد (٥٠) كيلو متراً شمال العاصمة كابول وفي إقليم خوست المجاور، ولم تنجح قوات التحالف في العثور على منفذي الهجوم. وقال القائد الأمريكي بريجادير جنرال جيمس شامبيون : هذه خسارة كبيرة لنا جميعاً، دفع جندي أمريكي أغلى ثمن للحرية، حيث ضحى بحياته ليتمكن آخرون من العيش في أمة خالية من الاستبداد والظلم.

قبل اسبوع من الانتخابات:

احتدام التنافس بين المرشحين للرئاسة الإيرانية

■ طهران / كونا/...

يشتد التنافس الانتخابي في ايران بين المشرحين الثمانية مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية الايرانية المقرر اجراؤها نهاية الاسبوع المقبل وسط صراع محتدم بين المرشحين للفوز بمنصب رئاسة الجمهورية.

ويكثف المرشحون الثمانية حملاتهم الدعائية عبر تنقلهم بين مختلف المدن والمحافظات الايرانية للتعريف ببرامجهم الانتخابية.

ولاتخلو هذه الانتخابات كغيرها من انتقادات لاذعة يوجهها المرشحون ضد بعضهم البعض للتأثير على الرأي العام الايراني.

وفي خضم هذا التنافس الانتخابي تحاول الاحزاب اليمينية اقناع بعض مرشحيها بالانسحاب من المعترك الانتخابي لإتاحة الفرصة امام المرشح الأوفر حظا للتنافس بقوة على منصب رئاسة الجمهورية.

وينقسم المتنافسون في هذه الانتخابات الى مجموعتين: الاولى تضم احمدي نجاد وعلي لاريجاني ومحسن رضائي ومحمد باقر قاليباف وجميعهم من اليمين المحافظ، فيما تضم المجموعة الاخرى مهر علي زاده ومصطفى معين ومهدي كروبي من اليسار الاصلاحي، اضافة الى علي اكبر هاشمي رفسنجاني الاكثر اعتدالا.

ويطرح المرشحون شعارات تتناغم مع تطلعات شريحة معينة من المجتمع لاستقطاب اصواتها في العملية الانتخابية المقبلة اذ يأمل رئيس قوى الامن الداخلي السابق محمد باقر قاليباف بالحصول على اصوات الشباب رافعا شعارات لحل مشاكلهم.

في حين يسعى الشيخان مهدي كروبي وهاشمي رفسنجاني الى الحصول على دعم الجانب النسوي الذي يشكل نسبة كبيرة من المجتمع الايراني، اضافة الى مساعيهما لاعادة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية.

ويركز علي لاريجاني واحمدي نجاد ومحسن رضائي من التيار المحافظ على تحسين الوضع الاقتصادي والقضاء على البطالة وتحقيق الرفاه الاجتماعي.

بيد أن المرشح الاصلاحي الاخر مصطفى معين الذي يناصره المثقفون والجامعيون، يرى ان «ايران لكل الايرانيين» في محاولة لكسب اصوات كافة القوميات والاعراق الايرانية من الفرس والكرد والترك والعرب.

ويتوقع انه في حال بقاء المشهد الانتخابي على وضعه الحالي فلن يحقق اي من المرشحين النسبة المطلوبة للفوز بمعقد رئاسة الجمهورية، الامر الذي يؤدي الى عدم حسم نتيجة الانتخابات في المرحلة الاولى.

وينص قانون الانتخابات الايراني على انه «في حالة عدم حصول اي من المرشحين على اغلبية اصوات الناخبين في المرحلة الاولى (٥٠ ٪ +١)، ينبغي حينها انتقال المرشحين الحائزين على اغلبية الاصوات الى مرحلة ثانية لاختيار رئيس الجمهورية».

وعلى الرغم من أن أغلب استطلاعات الرأي تشير الى تقدم رفسنجاني على بقية منافسيه، فإن الاخير يخشى تكرار ماحدث له خلال الانتخابات النيابية في عام ٢٠٠٠م التي دخل فيها البرلمان بشق الانفس مما دفعه للتخلي عن مقعده النيابي .